منظمة الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح

أ.م . د. فاضل عبد علي حسن

مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية- جامعة ذي قار- ذي قار- العراق

د. جواد كاظم كطًان

مديرية الأمن الوطني- مكتب ذي قار- ذي قار- لعراق

fadhelabd2014@gmail.com

الكلمات المفتاحية : منظمة : المتحدة : الأمم : الاصلاح : هيئة

الملخص

كان لتأسيس منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945 محاولة لدخول تلك الدول في تنظيم دولي يؤسس الى حماية حقوق تلك الدول الأعضاء والحفاظ عليها وضمان سلامتها من التدخل الخارجي، إلا أن تأسيس تلك المنظمة جاء على أنقاض الدول التي خسرت في الحرب العالمية الثانية، وتم تأسيسها لتتلاءم مع مصالح الدول المنتصرة وتحديداً مصالح القوى الخمسة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد السوفيتي، فرنسا، بريطانيا)، فكان المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يتنافس مع المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي في السيطرة على مجلس الأمن الجهاز التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة في اصدار قرارات لمصلحة تلك الدول الكبرى، فكانت قرارات الفصل السابع التي تأتي استثناءً لمبدأ عدم التدخل في سيادة الدول لم يكن استصدار هذه القرارات بشكل كبير بسبب مواقف الاتحاد السوفيتي واستخدام حق النقض (الفيتو)، إلا أن الأمر تغير تماماً ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في تلك القرارات الدولية، وتحديداً ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

من هنا فمنظمة الأمم المتحدة لم تؤدّ دورها الأممي بشكل صحيح ولم تستفد منها الدول الأعضاء وأضحت هذه المنظمة أداةً بيد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي تسبب في أن تبحث الدول الأعضاء من غير الخمسة الكبار في ضرورة ايجاد إصلاحات حقيقية لمنظمة الأمم المتحدة كونها منظمة دولية تعنى بالشأن الدولي العالمي لجميع الدول لا لبعضها .

THE UNITED NATIONS AND THE NECESSITIES OF REFORM

DR . Fadhel Abd ali Hassan

Thi Qar Center for Historical and Archaeological Studies - University of Thi Qar - Thi Qar – Iraq

fadhelabd2014@gmail.com

Dr. Jawaad Kadhem Kettan

Directorate of National Security - Thi Qar office - Thi Qar – Iraq

Keywords : Organization : United : Nations : Reform : Body

Abstract

The founding of the United Nations after the end of World War II in 1945 was nothing but the entry of these countries into an international organization that establishes the protection of the rights of those member states, the preservation of the sovereignty of those states and ensuring their safety from external interference. It lost in World War II, and was established to fit the interests of the victorious countries, specifically the interests of the Big Five (the United States of America, China, Russia, France, Britain), and the capitalist camp led by the United States of America was competing with the socialist camp led by the Soviet Union in controlling the Council of Security is the executive organ of the United Nations in issuing decisions in the interest of those major countries. The

decisions of Chapter VII, which come as an exception to the principle of non-interference in the sovereignty of states, were not issued these decisions largely because of the positions of the Soviet Union and the use of the veto, but the matter completely changed after the dissolution of the Soviet Union and the end of the Cold War and the uniqueness of the United States of America in that International resolutions, particularly after the events of September 11, 2001.

Hence, the United Nations did not perform its international role properly and the member states did not benefit from it, and this organization became a docile tool in the hands of the United States of America, which caused member states other than the Big Five to discuss the need to find real reforms for the United Nations, as it is an international organization concerned with In the global international affairs of all countries, not some of them.

مقدمة :

لم يكن تأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام 1945 إلا تحقيقاً لرغبة الدول الكبرى (الخمسة الكبار) الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا الاتحاد السوفيتي والصين) وتجسيداً لمصالحها، وها ما فرضته ضرورات الحرب العالمية الثانية، لذا فقد واجهت تلك المنظمة تحديات كبيرة جعلتها غير قادرة على تحقيق فلسفتها وغايتها كمنظمة دولية، فضلاً عن عدم قدرتها على الاضطلاع بمهامها ووظيفتها في النظام الدولي بما يتوافق وما جاء في ميثاقها المتمثل في تحقيق وتنسيق التعاون بين الدول في مختلف المجالات والعمل على إزالة العقبات التي تعترض الطريق لتحقيق ذلك التعاون المفترض بالإضافة الى وظيفتها الأساسية عبر تحقيق السلم والأمن الدوليين.

فكان على منظمة الأمم المتحدة أن تتعايش مع نظام ثنائي القطبية الدولي آنذاك، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان قدرة المنظمة على إجراء التعديلات الجوهرية والكافية لميثاقها ما ينعكس إيجاباً على جميع الدول الأعضاء، واستمر الأمر كذلك حتى انتهاء فترة القطبية الثنائية ونهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وإحلال النظام الدولي أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1991.

وبعد هذا التحول المفصلي في شكل النظام الدولي والأحادية القطبية الذي أوضح مدى استئثار الولايات المتحدة على مفاصل تلك المنظمة عبر السيطرة على مجلس الأمن وقراراته لا سيما قرارات الفصل السابع والتي جاءت استثناءً لمبدأ ((التدخل في سيادة الدولة))، من هنا أصبحت مسألة إجراء التعديلات في ميثاق منظمة الأمم المتحدة أكثر صعوبة مما كانت عليه في فترة النظام الثنائي القطبي، لذا فقد ظهرت المطالبات من بين العديد من الأطراف كالدول والمنظمات والمختصين والباحثين وغيرهم لإجراء التعديلات الضرورية والجوهرية لطبيعة المنظمة ووظيفتها باعتبارها منظمة دولية عالمية مما يمكنها من القيام بمهامها ومواجهة التحديات كافة ولتحقيق السلم والأمن المجتمعي في هذه المعمورة .

الاشكالية : تعد منظمة الأمم المتحدة منظمة عالمية الأهداف وهذا ما يتناسب مع ميثاقها الأممي وتأسيسها، إلا أنها لم تحقق شيئاً من أهدافها التي تأسست من أجلها وهذا ما جعل هنالك ثمة دعوات لإجراء تعديلات على ميثاقها، إلى أن مهمة التعديلات هذه هل ستأخذ بطريقها نحو

الاصلاح الحقيقي، وهل تسمح الدول الكبرى من السماح بإجراء تلك التعديلات التي قد تختلف مع مصالحها ؟!

الفرضية : في ظل المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى لا سيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لا يمكن القيام بتعديلات تطال ميثاق منظمة الأمم المتحدة كونها تتعارض مع تلك المصالح، على الرغم من المطالبات المتكررة من قبل الدول الصاعدة كالهند والمانيا والبرازيل وغيرها، حاول البحث اثبات هذه الفرضية من عدمها.

أهداف البحث : منظمة الأمم المتحدة تعد من بين أهم المنظمات العالمية التي وصل عدد الأعضاء فيها من الدول نحو 195 دولة منذ تأسيسها عام 1945، فالمنظمة باتت تمثل مصالح الدول المؤثرة والمهمة ولا سيما الدول الخمسة الكبرى الدائمة العضوية، فبات ملياً إعادة النظر في الآلية التي تعمل عليها هذه المنظمة وأن تدخل دول أخرى مهمة كالهند والمانيا والبرازيل وغيرها ضمن الدول دائمة العضوية وغير الدائمة، خصوصاً بعد المطالبات المستمرة من قبل العديد من الدول لتغيير الخارطة في عضوية المنظمة، وهذه المطالبات برزت كثيراً إبان الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 والتراجع النسبي في دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي .

تقسيم البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، الأول (دوافع الاصلاح في منظمة الأمم المتحدة)، والمبحث الثاني (محددات الأداء الوظيفي لمنظمة الأمم المتحدة)، أما المبحث الثالث فهو (مستقبل منظمة الأمم المتحدة في النظام الدولي) ومن ثم الخاتمة .

المبحث الأول

دوافع الاصلاح في منظمة الأمم المتحدة

بعد التحولات المفصلية في بنية النظام الدولي وتبدل الفواعل في السياسة الدولية، الأمر الذي تزامن مع نهاية الحرب الباردة[*] بتفكك الاتحاد السوفيتي، وحدوث متغيرات جذرية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي أفضى الى تشكيل نظام عالمي جديد يختلف عما كان عليه النظام الدولي إبان الحرب الباردة، فبرزت مجموعة من الدوافع التي أفضت باتجاه

ايجاد بدائل وتغيرات في المنظومة الأممية، لتتلاءم والمرحلة التي يمر فيها النظام الدولي، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث وعبر هذين المطلبين من هذه الدراسة:

المطلب الأول

التحولات السياسية في

النظام الدولي

هنالك صورة تفاعلية واضحة بين النظام الدولي من خلال ترتيب الدول وفق قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وقدرتها على التأثير في السياسة الدولية من جهة، وبين التنظيم الدولي من جهة أخرى، وهي انتماء الدول إلى منظمات إقليمية ودولية ومدى التزامها بمواثيقها والالتزام بالقرارات التي تصدرها حيال المسائل ذات الشأن بعلاقاتها مع غيرها من الدول، ولذلك فان التجربة الدولية تدل على أن كل تنظيم دولي يكون بناؤه على واقع إقليمي أو دولي معين، يساهم بشكل أو بآخر في إيجاد هذا التنظيم، فان نشأت منظمة الأمم المتحدة كانت نتاج واقع دولي معاش تمثل بالحرب العالمية الثانية، وجاء تعبيراً عن إرادة الدول المنتصرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بفعل مكانتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثاني[1].

وبعد ان وضعت الحرب الباردة أوزارها تحولت الأمم المتحدة إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية بفعل تزعمها النظام العالمي الجديد، فعلى الرغم من أن الحرب الباردة أدت إلى توسيع نطاق الخلاف بين الغريمين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وامتداده إلى معظم القضايا المهمة، وبما أن الاتحاد السوفيتي أصبح معزولاً كنتيجة لتلك الحرب ضمن كتلته، بعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية أغلبية عددية في الأمم المتحدة بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الاحتواء (Strategy of Containment)، فقد أصبح حق النقض (الفيتو) سلاح الاتحاد السوفيتي الوحيد للدفاع عن مصالحه، لاسيما في السنوات الأولى لوجود منظمة الأمم المتحدة، بالمقابل أتاح تفكك الأخير للولايات المتحدة الأمريكية القيام بدور قيادي عالمي لاسيما على صعيد الأمم المتحدة [2].

ويشير الدكتور حسن نافعة في كتابه " اصلاح الأمم في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي" (*) بأن الاتحاد السوفيتي لم يتفكك بعد أو يتلاشى دوره كقطب منافس على الصدارة في النظام الدولي حينما أقدم العراق على احتلال دولة الكويت في 2 آب من عام 1990، وهو الحدث الذي ساهم في التعجيل بإعلان نهاية الحرب الباردة رسمياً ورفع شعار النظام العالمي الجديد، وفعلاً أخذ هذا الشعار طريقه نحو تطبيق ما بداخل ميثاق الأمم المتحدة من مواد قانونية متفق عليها عن طريق مجلس الأمن والقرارات الدولية عبر أخذ المجلس دوره في أزمة الخليج الثانية، وهذا الأمر يحدث لأول مرة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة، وهذه ما عكس انطباعاً حقيقياً بأن نظام عالمياً جديداً تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً وفاعلاً، إلا أن هذه الآمال سرعان ما تلاشت، فقد اتضح ان موازين القوى التي أسفرت عنها تلك التحولات التي طرأت على النظام الدولي ولا سيما ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي(**)، لم تكن تسمح للأمم المتحدة بأن تؤدي دوراً حقيقياً لها، إلا من خلال اجراء تغييرات جوهرية على هياكلها الموروثة والمترسبة عن الحرب الباردة، وبما أن النظام الدولي لم يتمكن من انتهاز الفرصة التي هيأتها الأزمة الكويتية لإصلاح هياكل الأمم المتحدة، فقد دخل بعدها في مرحلة من الفوضى لم يستطع أن يخرج منها [3].

من هنا فقد أوضحت بعض الممارسات ما بعد الحرب الباردة من أن دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين لم يكن فاعلاً كما يجب أن يكون بدرجة كافية لمواجهة المصادر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولا سيما المصادر الجديدة كانتشار الحروب والصراعات داخل الدول وتزايد انتهاكات حقوق الانسان التي وصلت الى حد جرائم الابادة الجماعية، كما حدث في راوندا ويوغسلافيا السابقة فضلاً عن تزايد مخاطر الارهاب الدولي التي بلغت ذروتها بالتزامن مع أحدث أيلول 2001 بالإضافة الى انتشار أسلحة الدمار الشامل وتزايد الاتجاه العالمي نحو امتلاك السلاح النووي وتصاعد القرصنة [4].

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على المجتمع الدولي باعتبارها القطب المهيمن وليس الوحيد في العالم القادر على قيادة السياسة العالمية، وتحديد أولويات التصرف والعمل الأمني الجماعي على المستوى العالمي وعلى مستوى الأمم المتحدة، وكذلك تحديد المشروعية وأهدافها وحدودها وأساليب حمايتها وضمان احترامها، فقد أثر التغيير في

النظام الدولي على دور منظمة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال التأثير على عملية صنع القرار فيه، فبعد أن كان المجلس مصاباً بالشلل التام في فترة الحرب الباردة نتيجة الإفراط في استخدام حق النقض (الفيتو)، وجدنا التحول في الاتجاه الآخر بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أدى تراجع (الفيتو) السوفيتي إلى انفراد الولايات المتحدة بمجلس الأمن، وحدث نوع من الإفراط في قرارات المجلس، حيث هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على صنع القرار فيه بطريقة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها السياسية والاقتصادية الخارجية [5].

وتأسيساً على ما تقدم، فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد اختلفت تماماً عن فترة التي سبقتها أي قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد كان هنالك توازناً في العلاقات الدولية بوجود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد كان حق النقض الفيتو حاضراً في حال اتخاذ قرارات دولية تصب في مصلحة أحادية، إلا أنه لم يكن الأمر ذاته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد كان استخدام حق النقض الفيتو لم يكن كسابق عهده بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي مكن الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة نفوذ كبير على أعضاء مجلس الأمن لم متاحاً لها من قبل، وعليه أصبح عملياً بمقدور تلك الدول من تمرير أي مشروع تراه يتلاءم ومصالحها وإن كان يختلف ولا يتماشى ونصوص الميثاق الأممي، وهذا ما أشل حركة منظمة الأمم المتحدة وعدم قدرتها على القيام بواجبها الفعلي الذي تأسست وتشكلت من أجله .

المطلب الثاني

تراجع دور مجلس الأمن والجمعية العامة في المنظمة

تأسست منظمة الأمم المتحدة وتشكلت بعد خضم الصراع الذي دام بفعل المآسي الانسانية التي خلفتها تلك الحربين العالميتين وما خلفا الكثير من الضحايا والخسائر، من هنا جاء ميثاق الأمم المتحدة عند تأسيس المنظمة في عام 1945 لينظم الحياة السياسية والقانونية والاجتماعية، ولذا اشار الميثاق في الفقرة الثالثة من المادة الثانية حاثاً الدول على حل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية بشكل لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، فضلاً عما جاءت به الفقرة الرابعة من المادة ذاتها التي الزمت الدول في علاقاتهم الدولية بالكف عن التهديد عن طريق

استخدام القوة ضد الآخر بشكل لا يتفق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، من هنا سنناقش عبر هذا المطلب دور مجلس الأمن والجمعية العامة ومعوقات عمل كل منها لتحقيق السلم والأمن الدوليين[6].

يعد مجلس الأمن[*] وهو الجهاز التنفيذي الأول في منظمة الأمم المتحدة والذي يتم فيه اتخاذ القرارات الدولية التي يتم التصويت عليها من قبل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، والقرارات قد تكون موضوعية وقرارات اجرائية، فالموضوعية منها تتطلب اتخذ القرار بالإجماع وبموافقة الخمسة الكبار مجتمعين دون استخدام حق النقض (الفيتو) وأغلب هذه القرارات تكون ضمن قرارات الفصل السابع، أما القرارات الإجرائية فيتم اتخاذها بالأكثرية دون اشتراط موافقة الخمسة الكبار مجتمعين، إلا أن المجلس قد تعرض الى الكثير من المعوقات بشأن أداء عمله بسبب الإفراط باستخدام حق النقض (الفيتو)، فقد تم استخدام هذا الحق من قبل الاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة كثيراً بالإضافة الى استخدامه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة [7].

وعليه وفي أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان في عام 1979 حاول مجلس الأمن مناقشة الوضع آنذاك خلال بداية عام 1980 ولكن المحاولة باءت بالفشل وعدم التوصل الى قرار يعالج الموضوع بسبب الفيتو السوفيتي، فتم عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة وفقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام [*] وتم اتخاذ قرار بالأغلبية وقد أسفرت النتيجة بأغلبية 104 صوت ضد 18 وامتناع 18، وكان هذا القرار قد أدان الغزو السوفيتي بشدة وطالب بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان دون شروط، وعلى الرغم من عدم اكتراث الاتحاد السوفيتي لهذا القرار إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة وجه بإقامة وساطة وجهود للتسوية حتى عام 1982 ولكن بعد مجيء الرئيس ميخائيل غورباتشوف الى الحكم عام 1988 وقد اتخذ قراراً بالانسحاب من أفغانستان الأمر الذي أصبح ممهداً لتفعيل دور الأمم المتحدة، أما الجانب الأمريكي فقد كان أيضاً هو الآخر قد أصبح معيقاً لعمل مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة بسب القرارات الدولية التي تم اتخاذها عبر مجلس الأمن بسبب غياب المنافس الطبيعي وهو الاتحاد السوفيتي وكانت أغلب هذه القرارات هي قرارات تحت طائلة الفصل السابع ومن بين هذه القرارات هو القرار (1373) الذي أتاح للمجتمع الدولي متابعة

الارهاب وتجفيف منابعه في كل دول العالم والقرار يعد استثناءً لمبدأ عدم التدخل في السيادة الوطنية للدول، وهذا ما أصاب مجلس الأمن بالشلل التام وعدم قدرته بأداء مهامه الدولية [8].

وتأسيساً على ما تقدم فانه على الرغم من أن وظيفة مجلس الأمن الرئيسة هي حماية السلم والأمن الدوليين كما هو موضح له في مواد ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنه بعد التغيرات التي حصلت في أنساق النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة والتأثير على عملية صنع القرار في مجلس الأمن، أصبح الأمر لا يتسق تماماً ومهمة مجلس الأمن الرئيسة، فبعد أن كان مجلس الأمن قد أصابه الشلل بسبب كثرة استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الاتحاد السوفيتي إبان فترة الحرب الباردة، الأمر ذاته كان مؤثراً في عمل المجلس ما بعد نهاية الحرب الباردة ولكن هذه المرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد الغياب السوفيتي اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات دولية تخدم مصالحها وكانت أغلب القرارات تحت طائلة الفصل السابع، الأمر الذي أصاب المجلس الشلل التام عبر أداءه لمهامه في حفظ السلم ولأم الدوليين، وهذا السبب يرجع الى أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة يشير الى أن قرارات الفصل السابع لا تتم إلا بتصويت الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الأمن بضمنهم الخمسة الدائمين على أن يكونوا جميعاً متفقين دون استخدام حق لنقض (الفيتو)، بالتالي ترى بأن هاتين القوتين العظميين هما من قاما بالتجاوز على المنظومة الدولية عبر مصادرة قرارات مجلس الأمن وتجييرها لمصلحتهما، الأمر الذي جعل من منظمة الأمم المتحدة عبارة عن مؤسسة شكلية تحركها الارادات الدولية الكبرى وفق ما ترتأيه.

المبحث الثاني

محددات الأداء الوظيفي لمنظمة الأمم المتحدة

هنالك العديد من المحددات التي حالت دون قيام منظمة الأمم المتحدة من أداء مهامها في مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد تحدثنا عن البعض منها في المبحث السابق كمسألة الأفراط في استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الاتحاد السوفيتي من جهة واستخدام قرارات الفصل

السابع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة من جهة أخرى، إلا أنه هنالك مسائل أخرى حددت من أداء عمل المنظمة وهذا ما سوف نتطرق إليه عبر هذا المبحث من هذه الدراسة.

المطلب الأول

محددات عمل منظمة

الأمم المتحدة

قد يتفق الجميع على تراجع الدور الحقيقي لمنظمة الأمم المتحدة في أداء مهامها وواجباتها، وهذا ما يتضح جلياً عبر الكثير من الأحداث التي كان للأمم المتحدة دوراً بارزاً فيها ومهماً، وتبين من خلال ذلك بأن منظمة الأمم المتحدة لم تكن بمستواها الحقيقي والذي أَسست وتشكلت من أجله، من هنا فان نظام الأمن الجماعي[*]وهو النظام الذي تشارك فيه كافة الدول الأعضاء في المنظمة في حال تعرض أي عضو في المنظمة الى عدوان بالتالي يكون العدوان على الأعضاء في المنظمة جميعاً، وبالتالي تجب مواجهته من قبل الجميع، إلا أن هذا النظام قد فشل في التطبيق بسبب افتقاده الى عنصر الفعالية عند حصول عصيان أو تمرد، وأيضاً لم ينجح هذا النظام بسبب إجماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على اتفاق تلك الدول بشأن تطبيق هذا النظام لمعالجة حالة معينة، فوصل الأمر بتلك الدول الخمس الدائمة العضوية بتفعيل هذا النظام في حال تعرض أحد حلفائها، ويطبقون هذا النظام في حال اتفقوا ولا يسري تطبيقه ضد أي أحدٍ منهم، وتستخدم ضده أيضاً حق النقض (الفيتو) [(9)].

ومن الجدير بالذكر فان الميثاق كان قاصراً في هذا الجانب كونه كان يؤجل تشكيل القوات العسكرية للأمم المتحدة الى حين وقوع العدوان والحدث ومنه الى خرق السلم، ويعزو ذلك الى الاتفاق مع الدول الأخرى من أجل تقديم المساعدة، كما أنه لم ينص على وسيلة محددة لنزع السلاح من المعتدي، مما عزز وأدى الى فشله أيضاً هو ازدياد أزمة الثقة ما بين الدول الكبرى بسبب سباق التسلح العمودي والأفقي[(10)].

وقد تجاوزت تطورات النظام الدولي مفهوم الأمن الجماعي الذي نص عليه الميثاق الذي أشار بصورة صريحة أو ضمنية الى مفهوم التهديد العسكري باعتباره المصدر الرئيس الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، فعلى الرغم من سلطة المجلس الملزمة في فرض العقوبات لردع العدوان وكذلك اهمية وجود جيش عسكري تحت تصرفه وأمرته، إلا أنه تطورات النظام الدولي تجعل هذا الأمر لوحده غير كاف للتعامل مع المصادر الجديدة والمخاطر المحدقة التي تهدد السلم والأمن الدوليين وهذا يتمظهر في حالة وجود تلوث بيئي مثلاً أو مجاعة قد تهدد حياة الكثيرين للخطر، من هنا فليس بوسع مجلس الأمن أن يتخذ قرارات ملزمة وقابلة للتنفيذ لمنع إقامة المفاعلات النووية، كما أنه من الصعب أن يتخذ المجلس مثلاً قراراً بإسقاط ديون الدول النامية الأكثر فقراً أو فرض رسوم على التجارة الدولية لمواجهة كارثة طبيعية أو بيئية فهذه ليست من اختصاصه أو صلاحياته[11].

ومما لاشك فيه فان منظمة الأمم المتحدة تواجه تحديات عديدة في عملية بناء السلام للدول الخارجة تواً من النزاع، وهذا ما يؤثر في عملية استتباب الأمن والسلام وعدم حصول الشعوب على حقوقها وحرياتها ومن بين هذه التحديات هي غياب العدالة الانتقالية وانعدام سيادة القانون والإرهاب الدولي، فضلاً عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية انعكست سلباً على بناء تلك المجتمعات وعملت على زيادة البطالة، وهنالك العديد من التحديات الأخرى لعمل منظمة الأمم المتحدة ومنها ما يتعلق في الأمور المالية والاقتصادية فضلاً عن التحديات السياسية والتدخلات الاقليمية والدولية في مسألة الدول الخارجة من النزاعات [12].

أما فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن (الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة) فقد تمت الدعوة الى إصلاحه وإعادة النظر في نسبة التمثيل للدول الأعضاء فيه ومعالجة إخلال التوازن الناجم عن ذلك، وكانت الدعوة هذه قد برزت خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 واشتراك عدد كبير من الدول المهمة في حلحلة تداعيات الأزمة في حينها، وقد برزت العديد من الدول في الميادين الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية في اطار النظام الدولي وتتطلع الى القيام بدور دولي عبر منظمة الأمم المتحدة بشكل عام ومن خلال مجلس الأمن بشكل خاص، من هنا طالبت تلك الدول بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن استناداً الى تلك القدرات فضلاً عن مساهمتها الفاعلة في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين، بالإضافة الى دورها الفاعل

في ومساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة، بل وهنالك دعوات أخرى بخصوص جعل مواد ميثاق الأمم المتحدة تتلاءم وتنسجم مع التطور الزمني، فقد حدث تطوراً كبيراً في الوقت الحاضر في مسألة إدراك مصادر التهديد للسلم والأمن الدوليين عما كان عليه عام 1945، فألمانيا واليابان اليوم هما من بين أكثر الدول اهتماماً ورعايةً لعمليات السلام العالمي، بالإضافة الى قرارات مجلس الأمن التي أصدرها بموجب الفصل السابع من الميثاق التي تدعو الى التدخل العسكري وفرض العقوبات في قضايا تتعلق بالإرهاب الدولي وانتهاكات حقوق الانسان والأقليات وغيرها[13].

ومن خلال ما تقدم يتضح بأن منظمة الأمم المتحدة لم تكن لديها الحرية الكافية لممارسة أعمالها وفق ما حدده الميثاق وكانت هنالك عقبات ومحددات كثيرة حالت دون قيامها بمهامها الحقيقية والتي تتجسد في تحقيق السلم والأمن الدوليين .

المطلب الثاني

الدور الأمريكي في المنظمة ومصالح الدول الكبرى

تعد الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة من بين المحددات الرئيسة لممارسة المنظمة الى عملها ووظيفتها المفترضة وفق الميثاق فقد بات هذا الأمر يشكل عائقاً كبيراً أمام شرعية القرارات الصادرة من هذه المنظمة، فالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بممارسة الضغط الواسع وفي مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية على الدول التي لا تؤيدها في مواقفها في عملية اتخاذ القرارات الدولية لاسيما القرارات الموضوعية منها والتي تكون تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما تضطر تلك الدول الى تغيير مواقفها تحت وطأة الضغوط الأمريكية الأمر الذي يصار الى استصدار قرارات دولية دون قناعة تامة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة مما يشكل تشكيكاً في شرعية القرارات الدولية الصادرة [14].

بالإضافة الى التعسف الواضح في استخدام حق النقض (الفيتو) عبر التصويت داخل مجلس الأمن على القرارات الدولية التي تتخذ على المسائل الدولية الاجرائية التي يتطلب التصويت عليها من خلال تسعة أعضاء من مجلس الأمن، أما المسائل الموضوعية فهي تصدر من خلال تصويت تسعة أعضاء من المجلس بينهم الخمسة الكبار الأعضاء الدائمين متفقين، وفي حال التعسف في استخدام حق النقض الفيتو من قبل أحد الأعضاء الدائمين فان هذا القرار لن يمرر

كونه لا يتناسب ومصلحة الدولة التي ما رست حق النقض الفيتو، هذا ما تم استخدامه من قبل الاتحاد السوفيتي المنافس السابق للولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة، فقد اتخذ الاتحاد السوفيتي ممارسة الفيتو في الكثير من القضايا الدولية التي تتعارض ومصالح الاتحاد السوفيتي، إلا أن الأمر اختلف كثيراً ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الأخير، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بفرادة غير مسبوقة باتخاذ القرارات الدولية التي تتفق ومصالحها ولا سيما قرارات الفصل السابع دون مواجهة من طرف معين يستخدم الفيتو كما كان الاتحاد السوفيتي، وهذا يعد تحدياً آخراً لمنظمة الأمم المتحدة لممارسة دورها الريادي في تحقيق السلم والأمن الدوليين[15].

فللولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى مواقف مهمة حيال إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فتتراوح مواقف تلك الدول بين استراتيجية الدول دائمة العضوية ومصالحها في مسألة اعاقة موضوعة الاصلاح الحقيقي والوقوف دون خلق الظروف الملاءمة والمناسبة لعملية الاصلاح، ومن بين المواقف لتلك الدول ما يلي :

1- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية** : كان الموقف الأمريكي يشير الى أن الدولة التي يتم ترشيحها كعضو في مجلس الأمن يجب أن تتوفر فيها عدد من المعايير ومنها حجم نفوذها السياسي على المستوى الدولي وحجم قوتها الاقتصادية بالإضافة الى جهودها في حفظ السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن مساهمتها في ميزانية منظمة الأمم المتحدة، من هنا فتحاول العديد من الدول من المساهمة في قوات حفظ السلام الدولية أو ضمن القوات المتعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة، ومن الجدير بالذكر فان الولايات المتحدة الأمريكية هي مع اصلاح منظمة الأمم المتحدة ولكن على أن لا يتعارض هذا الأمر مع مصالها لا سيما مسألة حق النقض (الفيتو) بما يضمن هيمنتها على القرارات الدولية [16].

2- **مواقف الدول الأخرى** : تريد فرنسا من إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يؤدي الى التعددية في القطبية الدولية بغية الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، أما روسيا الاتحادية فإنها تعارض توسيع مجلس الأمن وضم دولاً جديدة فيه بحجة أن هذا الاجراء لا يزيد من فعالية أداء المجلس، وكان لا بد من دخول أعضاء جدد دائمي العضوية فان هنالك عدداً من

المتنافسين الأقوياء ومن بينهم البرازيل والهند والمانيا واليابان، ومن الجدير بالذكر فان الموقف الروسي هذا يتسق تماماً والموقف الصيني والبريطاني والفرنسي [17].

3- هنالك أيضاً مواقف أخرى للدول وقد مارست ضغوطات معينة عبر دعواتها المتكررة لغرض الانضمام الى عضوية مجلس الأمن بشكل دائم، فقد طالبت بعض الدول الأفريقية بمقعدين دائمين لدول القارة على أساس عدم تمثيل القارة في المجلس مما يعرضها الى الظلم، وكذلك اليابان والمانيا باعتبارهما ثاني وثالث أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة، بالإضافة الى أن البرازيل قد طالبت بمقعد دائم بوصفها خامس أكبر بلد من حيث المساحة في العالم، وطالبت الهند أيضاً بمقعد دائم باعتبارها ثاني أكبر بلد من حيث عدد السكان، فضلاً عن المطالبات الأخرى بتوسيع العضوية من قبل بعض الدول مثل ايطاليا واسبانيا والأرجنتين وكندا والمكسيك وكوريا الجنوبية وباكستان [18].

4- وظهرت هنالك دعوات أخرى لمعالجة الخلل واعادة التوازن التمثيلي في مجلس الأمن عن طريق عدالة التوزيع الجغرافي للقارات عبر منح قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية مقاعد لعدم تمثيلها في المجلس، فالصين فقط هي من تمثل قارة آسيا في مجلس الأمن في حين أن قارة أروبا تمتلك ثلاثة مقاعد وتمثلها فرنسا وروسيا وبريطانيا، واذا ما تم منح العضوية الجديدة لألمانيا سوف يختل التوازن والتمثيل بالكامل على حساب تمثيل القارات الأخرى [19].

وتأسيساً على ما تقدم فان منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم تكن باستطاعتها القيام بكامل أعمالها ووظائفها الموكلة اليها، إلا أنه تفكك الاتحاد السوفيتي والتحول في النظام الدولي نحو القطبية الأحادية وما تلاه من أحداث أهمها ما جرى في 11سبتمبر 2001وظهور ما يسمى بالحرب على الإرهاب عبر شن الحملة العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب وتوظيف تلك الحرب لخدمة الاستراتيجية الأمريكية وبما يتناسب ويتسق مع أهدافها السياسية العالمية ما يفضي الى ولادة ملامح نظام دولي جديد، من هنا فقد أحداث 11 سبتمبر سبباً لتكريس الهيمنة الأمريكية الأحادية التي كانت بحاجة الى سبباً خارجياً يؤمن لها الذريعة لشن حروبها الاستراتيجية والوقائية والاستباقية حيال خصومها، ومنذ ذلك الحين لم تأبه الولايات المتحدة الأمريكية لما يصدر عن منظمة الأمم المتحدة، وأخذت تعالج الأحداث من دون الرجوع الى المنظمة وهذا ما يتضح جلياً عبر القرار الدولي (1368) عام 2001 الخاص باجتياح أفغانستان

والقرار (1483) الخاص باجتياح العراق عام 2003، وفي ذلك الحين أضحت منظمة الأمم المتحدة عاجزة عن مواجهة هذه الأوضاع التي حلت بالنظام الدولي، فتراجع دور المنظمة في ممارسة دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد بات مجلس الأمن عاجزاً وغير قادر على اتخاذ أي اجراء حيال تلك الانتهاكات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاكها للقانون الدولي، بالإضافة الى اعلانها بعدم التقيد بأحكام هذا القانون أو التقيد بقواعده بل أن مجلس الأمن بات وسيلة لتغطية وشرعنة الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الولايات المتحدة [20].

المبحث الثالث

مستقبل منظمة الأمم المتحدة في النظام الدولي

منذ ست وسبعون عاماً كان موعداً لتأسيس منظمة الأمم المتحدة وكان ذلك في عام 1945 بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فكانت هي نتيجة لتلك الحرب وما قبلها، ووفقاً للظروف التي انعكست في النظام العالمي آنذاك، وعلى الرغم من كل الانجازات التي حققتها هذه المنظمة ومن بينها منع قيام حرب عالمية ثالثة، إلا أنه وكما هو معروف فان الانجازات لا تبرر الفشل أو الاخفاقات التي لم تستطع منظمة الأمم المتحدة تجاوزها أو الحيلولة دون وقوعها، لذا فالدول الكبرى كان لها دور كبير في وقوع تلك الاخفاقات بسبب تدخلها السافر في عمل المنظمة والتأثير عليها وفقاً لمصالحها الاستراتيجية، من هنا سنتوقف في هذا المبحث ومن خلال هذه الدراسة عند التحولات السياسية وأثرها في التنظيم الدولي، و الآفاق المستقبلية لمنظمة الأمم المتحدة.

المطلب الأول

التحولات السياسية وأثرها في

التنظيم الدولي

منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين نشأ نظام دولي جديد يختلف عن النظام الدولي الذي سبقه، وقد استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى مرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي، وهو نظام ثنائي القطبية الذي تأسست ونشأت فيه منظمة الأمم المتحدة، فقد عرف الواقع الدولي ما بعد الحرب الباردة ليس فقط تبدلاً في هيكل النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة

فحسب، بل أيضاً ظهور فاعلين جدد كان لهم الأثر في مجريات العلاقات الدولية، وكانت هنالك أيضاً مؤشرات آذنت بحدوث هذا التحول في مجريات النظام الدولي [21]، وقد شكل تفكك الاتحاد السوفيتي المفاجئ وتخليه عن الماركسية أضخم حدث سياسي وآيديولوجي في القرن العشرين حيث تخلى الأخير عن عنة حلفه العسكري (حلف وارسو) ثم بعد ذلك تفككت جمهورياته، وعد هذا الحدث منعطفاً تأريخياً كبيراً في تشكل ملامح النظام السياسي العالمي والدخول في مرحلة تأريخية جديدة وعصر جديد [22].

فعلى الرغم من الأهمية الاستثنائية لأحداث 11 أيلول 2001 في النظام الدولي والتي شكلت علامة فارقة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة، إلا أن اعتماد المعايير المزدوجة في التعامل مع القضايا المتشابهة، بدأ قبل هذه الأحداث واستمر أيضاً ما بعدها، وهذا ما يشير الى تأثر منظمة الأمم المتحدة بهذا التعامل تأثراً كبيراً، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال أحداث 11 سبتمبر وتوظيفها لخدمة برنامجها السياسي واستراتيجيتها التي طرحتها تحت عنوان الحرب على الارهاب، الأمر الذي أباح أمامها ووفرها لها الكثير من المبررات وازاحة العديد من العقبات عن طريقها في تحقيق استراتيجيتها في الهيمنة الدولية، وفي سياق حربها على الارهاب لم تعد الادارة الأمريكية حينها في منظمة الأمم المتحدة سوى أداة يمكن بل ويتعين تسخيرها كلياً لخدمة مصالحها ومواقفها [23].

فبعد أحداث 11 أيلول أصدر مجلس الأمن بياناً أدان فيه العمل الارهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية ووصف الأمر بأنه مأساة حقيقية، للإنسانية جميعاً ودعا أيضاً الدول كافة في العمل معاً للوقوف بوجه هذه الهجمات اللاإنسانية، إلا أنه في اليوم التالي أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1368) الذي اعتبر هذه الهجمات تهدد السلم والأمن الدوليين ومن ثم ما لبث حتى أصدر المجلس قرارين آخرين هما القرار رقم (1373) والقرار رقم (1377)، اللذان باتا يشكلان نقطة تحول ومنعطف كبير في موقف منظمة الأمم المتحدة في موضوعة الارهاب [24].

من هنا فقد حدثت تحولات كبيرة في النظام الدولي في تلك الفترة (فترة ما بعد الحرب الباردة) في البيئة التي يعمل فيها مجلس الأمن، لذا فقد أسفر نتاج تلك الفترة من تغيير مخرجات مجلس الأمن بشكل ملفت وكبير في بيئة دولية تحول فيها النظام الدولي من نظام ثنائي القطب الى

أحادي القطب وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الدولية لا سيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، وازداد تفاعل الولايات المتحدة الأمريكية في أغلب التفاعلات والصراعات الدولية، وفي المقابل تراجع دور الدول الكبرى في ميدان التفاعلات الدولية ومن بينها روسيا الاتحادية التي انكفأت طيلة مدة التسعينيات من القرن العشرين على ذاتها لاستعادة عافيتها الاقتصادية والسياسية، في حين اتجهت الدول الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا الى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فحتى عام 2007 كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الدولي الأساسي في ميدان التفاعلات الدولية [25].

ومن الجدير بالذكر فان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الدولية لم يكن مبني على احترام دور الأمم المتحدة لا سيما بعد غياب الاتحاد السوفيتي وتفككه، فقد أخذت الحكومة الأمريكية تهيمن على منظمة الأمم المتحدة وكأن الأخيرة قد غدت مرفقاً أمريكياً وتوجهها حسب مصالحها وهذا ما انعكس سلباً على في المنظمة، ومما لا شك فيه فان لهذه الهيمنة عدد من الأسباب ومن بينها الآتي:

1- قوة الولايات المتحدة في مختلف المجالات : فميزانية دفاعها من حيث الحجم ما يساوي ميزانيات دفاع الدول الأخرى .

2- مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك : فمكان المنظمة موجود داخل الأراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الموقع عزز دور الهيمنة الأمريكية على المنظمة وانتقص من استقلالية عمل الأخيرة وأعمالها .

3- عدم اهتمام معظم أعضاء منظمة الأمم المتحدة بإصلاح المنظمة الدولية، وإصلاح الفساد الموجود فيها، وهذا ما سبب وعزز دور الهيمنة الأمريكية في التفاعلات الدولية.

وهنالك أسباب أخرى أدت الى تراجع دور المنظمة ومنها العجز في ميزانية وهو يعد من بين الأسباب الرئيسة في تراجع دور المنظمة وتقصيرها في أداء دورها المفترض، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية تساهم في ربع ميزانية المنظمة، إلا أن الأخيرة لم تقم بأداء دورها ضمن ميزانية المنظمة بالإضافة الى عدم مساهمة الدول الأخرى من دفع حصتها في الميزانية [26].

وتأسيساً على ما تقدم فان التحولات التي جرت في النظام الدولي قبل وبعد الحرب الباردة أثرت وبشكل كبير على دور منظمة الأمم المتحدة وأداء دورها في النظام الدولي، لا سيما بعد بروز وظهور فواعل كثيرة في النظام الدولي بالإضافة الى الفاعل الرئيس في النظام الدولي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل من مسألة المطالبات المتكررة بالإصلاح في المنظمة تبدو وكأنها مطالبة بأمر شبه مستحيل في ظل المصالح الدولية للدول الكبرى ولا سيما الدول دائمة العضوية مجلس الأمن الجهاز التنفيذي في منظمة. الأمم المتحدة .

المطلب الثاني

الآفاق المستقبلية لمنظمة

الأمم المتحدة

مما لا شك فيه فان منظمة الأمم المتحدة هي انعكاس للنظام الدولي القائم، لذا فان موقع ومستقبل هذه المنظمة الدولية يتوقف على شكل النظام الدولي في المستقبل، من هنا يطرح الباحثون والمختصون عدد من السيناريوهات لمستقبل منظمة الأمم المتحدة في عالم متغير، وتقسم هذه السيناريوهات الى عدة مراحل وهي كالآتي :

أولاً : الأحادية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية : يرى بعض المختصين بأن هنالك في العالم لا يوجد سوى قوة واحدة لا غير ولا توجد مؤشرات لظهور قوة منافسة أخرى لها، واعتبر ان السيطرة الأمريكية ليس لها مثيل في التاريخ من حيث قوتها الصلبة (العسكرية والاقتصادية) بالإضافة الى قوتها الناعمة والافتراضية، فهي ثابتة ومستقرة بكل المقاييس، كما جادل وليام ووفوت بأنه " ليس من المحتمل ألآن نتعرض الى مدة عقود قادمة لأي تجاوز في أي من عناصر القوة الرئيسة " وهذا ما يشير الى عدم وجود أية محاولة من لاعبين آخرين ليتنافسوا مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما صموئيل هانتنغتون فيرى هو الآخر " أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تمتلك تفوقاً في كل مجال من مجالات القوة والقدرات للترويج للمصالح في كل مكان في العالم تقريباً "[27].

وفي السياق ذاته يجادل سعيد اللاوندي[*]، من أن تهميش دور الأمم المتحدة هو أكثر وضوحاً من خلال الهيمنة الأمريكية المنفردة وسطوتها، حيث سيتحدد أداء وفاعلية الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة بمدى الدعم والمساندة الأمريكية لها، أي أنه ما لم تعكس الأمم المتحدة ووكالاتها أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأحادي في العالم، فان هذه الأخيرة سوف تستمر في التصرف بطريقة انفرادية من دون اللجوء إلى هذه المنظمات وتهميشها، ومن ثم فان علاقة الأمم المتحدة بالمجتمع الدولي، بصفتها المؤسسة المعبرة عنه سوف تنقطع، ومن هنا يتوقع أن ينحصر دورها في بعض المجالات المحدودة مثل الإغاثة الإنسانية إضافة إلى تهميش دورها لصالح المنظمات والتجمعات الإقليمية الناجحة كالاتحاد الأوروبي[28]، من الدوافع المهمة في تطور الدور الأمريكي هو قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على دورها الريادي في النظام العالمي، في ظل صعود قوى جديدة تهدد هذه المكانة وترغب في أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية دولياً [29].

ويرى أيضاً ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا في كتابه، بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر عموماً قوة عسكرية وسياسية في العالم نتيجة لقوتها الذاتية وتحالفاتها الدولية، وستبقى إلى منتصف القرن الحادي والعشرين على الأقل وإن فقدت مركزها الأول اقتصادياً، وسوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة رسم أولوياتها الخارجية حسب التطورات الدولية المتغيرة وبحسب مصالحها الوطنية المتغيرة الأخرى، وسوف تتجنب الولايات المتحدة الدخول في صراعات عسكرية مباشرة مثلما حدث في العراق وأفغانستان وقبل ذلك كوريا وفيتنام وستكون تدخلاتها العسكرية فقط عندما تضمن النتائج مقدماً وبأقل التكاليف المالية والبشرية وسوف تعتمد على التهديد بالقوة واستخدام الطرق السياسية ومركزها ونفوذها المالي والتجاري ومساندة حلفائها واستخدام التقنية الحديثة لتحقيق أهدافها [30].

خلاصة القول، فان في حال استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي فان هذا سيترتب عليه هيمنة أمريكية على مقدرات منظمة الأمم المتحدة وتراجع دورها الريادي في النظام الدولي بفعل السيطرة الأمريكية وتراجع دور الدول الأخرى الكبرى والصاعدة في المنظمة، إلا أن المستقبل قد يفرض قوى جديدة تكون منافسة بشكل كبير الى الولايات المتحدة الأمريكية وتتغير موازين القوى بتغير الفواعل وتعدد المرجعيات في النظام الدولي.

ثانياً : نظام ثنائي القطبية : هنالك ثمة من يذهب إلى توصيف النظام الدولي الراهن على أنه مازال قائماً على (قطب + منظومة تعددية)، إذ لا يرى هؤلاء في النظام الدولي الراهن ملامح أحادية قطبية بمعنى هيمنة دولة على النظام، كما أنه لا يرون فيه ملامح للتعددية، إذ أثبتت الأحداث بعد انتهاء الحرب الباردة عدم قدرة القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة على تحدي السياسة الأمريكية ومن ثم فهي غير مؤهلة حتى الآن لتكون دولاً منافسة للدور الأمريكي[31]، فالصين لم تزل الوصيفة في الجانب الاقتصادي العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لم تزل تتطلع الى الأن الى استعادة قوتها ومكانتها الدولية، وهذا ما يجعلنا تنفق ونتسق مع هذا الطرح .

وعلى الرغم مما سبق إلا أن هنالك محددات لاستمرار الهيمنة الأمريكية والقطبية الأحادية، من خلال الدور الريادي لمنظمة شنغهاي للتعاون، التي تؤسس لميلاد مثلث استراتيجي مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، يضم كلاً من روسيا والصين وبدرجة أقل ايران، والذي حذر منه بريجينيسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، الذي أشار إلى أن قيام أي تحالف أوراسي سيكون محوره روسيا والصين من شأنه أن يكون قيداً على الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية، فضلاً عن المثلث الاقتصادي المحتمل والذي يضم (الصين وروسيا والهند)، بالتالي فان منظمة شنغهاي للتعاون ستكون مصدر توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية [32].

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول، بأن النظام الدولي القائم نظامٌ أحادي القطبية لكنه لا يخضع إلى الهيمنة الأحادية المنفردة بل يخضع إلى هيمنة منظومة كاملة هي المنظومة الرأسمالية التي تضم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوربي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الدول الأخرى الصاعدة مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها، وقد تستمر هذه الهيمنة إلى نحو العقدين القادمين لاسيما بعد تحول القوة الاقتصادية من الغرب نحو الشرق، بعد النجاحات الكبيرة التي حققتها الصين في مستوى النمو فضلاً عن مستوى الناتج القومي، ما جعلها إمبراطورية اقتصادية كبيرة من الممكن أن تتخطى عتبة الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الاقتصادي، أما روسيا فهي لم تزل القوة العسكرية المنافسة للقوة العسكرية الأمريكية والتي تعد القوة الثانية عالمياً، وخلاصة القول إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تزل القوة المهيمنة في العلاقات الدولية، إلا أن

هذه الهيمنة لن تستمر طويلاً سيما وأن هنالك تراجعاً نسبياً في مستوى القدرة الاقتصادية أزاء طفرات اقتصادية كبيرة لدى الدول الصاعدة، وفي الوقت ذاته لم تعد للقوة العسكرية هيبتها ومكانتها كما كانت في السابق بل توزعت عناصر القوة بشكل كبير وتزايد دور العناصر الاقتصادية والمعرفية بشكل كبير في الميزان العام لقياس قوة الدولة، كل هذه المعطيات وغيرها تعطي تصورات محتملة إلى تشكل نظام عالمي جديد لم تتضح معالمه إلى الآن، من هنا فان أي تأثير أو تغيير استراتيجي مستقبلي سيؤثر بالضرورة على مهمات منظمة الأمم المتحدة وقيامها بواجباتها حيال الدول الأعضاء من دون تفرد جهة دون جهة أخرى على عمل المنظمة، فمستقبل النظام العالمي مقبل على ثنائية قطبية إن لم تكن تعددية قطبية محتملة في المستقبل المتوسط وقد يكون تنافساً اقتصادياً صينياً يقف بالتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية (*).

الخاتمة

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي أحادي تعرضت منظمة الأمم المتحدة الى هيمنة وسيطرة لم تتعرض لها من قبل وهذا ما عرض المجتمع الدولي الى انعدام الاستقرار وازدياد الحروب الاستباقية ولا سيما الحروب على الارهاب، فبعد سبعة عقود ونصف من تأسيس منظمة الأمم المتحدة ونتيجة لغياب التوازن الدولي تعرضت الأخيرة الى غياب حقيقي لممارسة دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي جعل عدد كبير من الدول والمهتمين والباحثين للمطالبة بإصلاح المنظمة لخروجها من عقدة الأزمات ووضع أسس جديدة لها لتمارس دورها الطبيعي في المجتمع الدولي، لرسم ملامح جديدة لمستقبل المنظمة.

فمعظم سكان العالم يعانون الفقر المدقع والبطالة والتلوث البيئي أثر الحروب المتكررة فضلاً عن انتشار ظاهرة التصحر والجفاف بسبب أزمات المياه في هذا العالم المترامي، بالإضافة الى اتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب وفقدان المساواة واحترام حقوق الانسان، لذلك فتزايد الفاعلين الدوليين في النظام العالمي وتأثيرها بشكل مباشر على عمل المنظمة وفقاً لمصالحها أثر بشكل كبير على عمل تلك المنظمة، والاشكالية الأكبر في الموضوع هو أن الدول الكبرى في المنظمة أي أن الدول دائمة العضوية هي العقدة الكؤود والتي تحول دون إصلاح عمل المنظمة كونه

سيتعارض مع مصالحها واستراتيجياتها، فما لم يتفق هؤلاء الكبار على إصلاح عمل المنظمة لم ولن يكون هنالك ثمة إصلاح حقيقي وناجع لتلك المنظمة، وسيكون عملها يبتعد كثيراً عن خدمة الدول الأعضاء جميعاً وتكون أسيرة بيد الدول الخمسة الكبار .

لذا فمن الضرورة بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على إصلاح هذه المنظمة عبر مراجعة حقيقية وإعادة النظر في مستويات الدول وقوتها وقدراتها وامكانيتها الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية، لتتمكن هذه المنظمة من تمثيل حقيقي لجميع القوى ولا سيما القوى التي كانت وما مازالت خارج التمثيل الحقيقي الدائمي في هذه المنظمة، على اعتبار أن هذه القوى الجديدة باتت تمثل رقماً مهماً واستراتيجياً في النظام الدولي الجديد .

الهوامش :

***) عند انتهاء الحرب الباردة التي سادت العلاقات الدولية لأكثر من أربعة عقود، فقد ذهب بعض المفكرين أمثال فرنسيس فوكوياما الى القول" بأن أحداث التسعينات لم تعرف فقط نهاية الحرب الباردة وانما أيضاً نهاية التاريخ نفسه حيث تراجعت الماركسية وتراجع معها الصراع الآيديولوجي وتحولت معها معظم دول الكتلة الشرقية ال سياسات الخصخصة واقتصاد السوق أو ما يعرف بتوافق واشنطن على نشر أفكار وسياسات صندوق النقد الدولي " . فتحية ليتيم، نحو اصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2011، ص56.**

1) طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية – الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد 2012، ص 71 – 72.

2) المصدر نفسه، ص 72.

****) لقد شكل تفكك الاتحاد السوفيتي المفاجئ وتخليه عن الماركسية يعد أضخم حدث سياسي وآيديولوجي في القرن العشرين، فبعد أن تخل عن مواصفات الدولة العظمى وتخلى عن حلف وارسو ثم تفككت جمهورياته الأمر الذي شكل مؤشراً مهماً أشارت الى نهاية مرحلة تاريخية من مراحل بروز وتطور النظام الدولي وبداية الى انطلاقة عصر عالمي جديد. لمزيد من التفاصيل يراجع : فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص57.**

3) حسن نافعة، اصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2009، ص 105 – 106 .

4) أحمد سيد أحمد، مجلس لأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2010، ص 281.

5) المصدر نفسه، ص 5.

6) خالد ذنون مرعي، الأمم المتحدة وادارة النزاع الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 9، السنة الثالثة، ص 243.

*) يتألف مجلس الأمن الدولي من 15 عضواً 5 منهم دائمين وهم كل من (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والصين) و10 أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين ليكونوا أعضاء غير دائمين على أساس مراعاة مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد الأمم المتحدة الأخرى ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ولكل دولة مندوب واحد ترسل وثائق تفويضه الى الأمين العام للأمم المتحدة، ويتناوب على رئاسة المجلس كل منهم لمدة شهر تقويمي واحد وفق الترتيب الهجائي الانجليزي لأسماء الدول الأعضاء فيه، ولكل دولة عضو في المنظمة ليس لديها عضواً في مجلس الأمن يمكن أن تدعى الى المجلس لحضور جلساته بناءً على قرار من المجلس للاشتراك في مناقشة أية مسألة يراها المجلس تؤثر في مصلحة تلك الدولة، ولكن دون أن تشترك في التصويت، أو اذا كانت تلك الدولة طرفاً في نزاع ما . ينظر : علي هادي حميدي الشكرواي وباسل محسن مهنا العميري، اصلاح منظمة الأمم المتحدة مجلس الأمن حالة الدراسة، مجلة الكوفة، العدد 37، جامعة الكوفة، سنة ص 119 .

7) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، سلسلة عالم المعرفة 202، اكتوبر 1995، ص 279.

*) القرار الدولي رقم 377 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمسمى أيضًا قرار الاتحاد من أجل السلام، ينص على أنه (في أية حالة يخفق فيها مجلس الأمن، بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه الخمسة دائمي العضوية، في التصرف كما هو مطلوب للحفاظ على

الأمن والسلم الدوليين، يمكن للجمعية العامة أن تبحث المسألة بسرعة وقد تصدر أي توصيات تراها ضرورية من أجل استعادة الأمن والسلم الدوليين، وإذا لم يحدث هذا في وقت انعقاد جلسة الجمعية العامة، يمكن عقد جلسة طارئة لذلك)، وقد صدر القرار في 3 نوفمبر 1950، بعد أربعة عشر يومًا من النقاشات في الجمعية العامة، وكانت نتيجة التصويت عليه 52 عضو مع و5 ضد (تشيكوسلوفاكيا وبولندا وأوكرانيا والاتحاد السوفيتي وبيلاروسيا)، وغاب عن التصويت دولتان هما الهند والأرجنتين، وجاء هذا القرار بسبب اجتياح كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية ومقاطعة الاتحاد السوفيتي جلسات مجلس الأمن، الأمر الذي أدى الى قيام الدول الكبرى الأخرى وباقي الأعضاء الأخرين في الجمعية العامة واتخاذ القرار . وفي السياق ذاته فقد أكد ميثاق الأمم المتحدة في المادة رقم (10) منه على أن تحل الجمعية العامة محل مجلس الأمن في حال تعثر الأخير في حماية وحفظ السلم والأم الدوليين. ينظر : الموقع الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة على الرابط التالي :

https://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html

8) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، مصدر سبق ذكره، ص 280 .

*) نتيجة للحروب والإحتدامات ما بين الدول في بداية القرن التاسع عشر وتحديداً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إرتأت الدول المنتصرة الى آن يصار الى إقامة ومأسسة السلم والأمن الدوليين عبر أنموذج الأمن الجماعي The Collective Security ( )، والذي تطورت تطبيقاته وحدود استخداماته في ظل تطور الظاهرة الدولية والأمنية إبان مرحلة الحرب الباردة (The Cold War)، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك من أجل خلق نظام تحكمه عدد من القواعد الانضباطية ما بين الدول لردع جميع التهديدات التي يتعرض لها المجتمع الدولي، ويذكر بأن هذا المفهوم قد تم طرحه رسمياً من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق ودرو ويلسون في مؤتمر فرساي من عام 1919، وقد تم تبني هذا المفهوم ضمن تطبيقات عصبة الأمم وكما تم تبنيه أيضاً في المادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة لإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين، وقد

تم تطبيق في حالتين هما الأزمة الكورية في العام 1950، وحرب الخليج الثانية عام 1991 مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي . ينظر : عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص 169. وينظر كذلك : عبدالوهاب البياتي، الموسوعة السياسية ، ج1، ص330.

9) علي هادي حميدي الشكراوي، باسل محسن مهنا العميري، مصدر سبق ذكره، 124ص.

10) المصدر نفسه، الصفحة 125. ينظر أيضاً : عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، مطبعة سيكو، بيروت 2003، ص 167– 269.

11) احمد سيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص 291.

12) نجوان هاني محمود، عماد خليل ابر اهيم، التحديات التي تواجه الأمم المتحدة لبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 22، 2020 ، ص11–4.

13) علي هادي حميدي الشكراوي، باسل محسن مهنا العميري، مصدر سبق ذكره، ص 125–127. وينظر أيضاً : رائد صالح علي، جهود المجتمع الدولي من أجل توسيع العضوية في مجلس الأمن، بحث منشور ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 1، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2018، ص123.

14) نجوان هاني محمود، عماد خليل ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 30.

15) المصدر نفسه، ص 30.

16) علي هادي حميدي الشكراوي، باسل محسن مهنا العميري، مصدر سبق ذكره، ص128.

17) المصدر نفسه ، ص129.

18) رياض مهدي عبد الكاظم، معوقات اصلاح مجلس الأمن والمتغيرات الدولية الجديدة، بحث منشور في مجلبة العلوم السياسية، العدد 60، كلية الآداب، جامعة واسط، 2020، ص 97.

19) المصدر نفسه، ص 97.

20) رائد صالح علي، مصدر سبق ذكره، ص 132.

21) فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص 55.

22) المصدر نفسه، ص56 – 57.

23) حسن نافعة، اصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 142.

24) المصدر نفسه، ص 143.

25) أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فش مزمن وإصلاح ممكن، مصدر سبق ذكره، ص 286-287.

26) ناتاشا لطفي، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي، دار رشاد برس، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2010، ص 189 – 190.

27) فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، 296. وينظر كذلك : نوار جليل هاشم ياسر، السياسة الأمريكية تجاه القوى الصاعدة في النظام العالمي دول بريكس أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد/ فرع الدراسات الدولية، بغداد 2016، ص 69.

*) سعيد اللاوندي من مواليد قرية المهندس التابعة لمدينة شربين بمحافظة الدقهلية. 1955 كاتب صحفي بالأهرام القاهرية وخبير في العلاقات السياسية، وأستاذ محاضر في جامعات مصر وسويسرا وبلجيكا، قدم برامج سياسية وثقافية في إذاعتي مونتي كارلو والشروق وابرونيوز. رأس تحرير جريدة أخبار الجالية المصرية كما رأس اتحاد المصريين بباريس لعدة سنوات، أسس المركز المصري لحوار الثقافات في باريس. ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ المشاهدة 2017/8/15.

28) فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص 299.

29) عمرو عبدالعاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية،
http://bohothe.blogspot.com/2010/12/blog-post_30.html

30) ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، بيروت 2015، ص 293.

31) إيناس عبدالسادة العنزي، الصراع الدولي في العقد الأول للهيمنة القطبية والأحادية، مصدر سبق ذكره، ص 219. ينظر كذلك : جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد ابراهيم العبدالله، شركة العبيكان للنشر، ط1، الرياض 2016، ص 219.

32) لزهر وناسي، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى ما بعد 11 سبتمبر 2001، ص 146.

*) مثلما تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الغربي، ستحاول الصين السيطرة على آسيا، وهذا وفق ما يراه مير شايمر، ولذلك فالأخيرة تصارع من أجل تعميق الهوة التي تفصل بينها وبين جيرانها في مجال القوة، لاسيما اليابان وروسيا، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى هي الأخرى من أجل هدف محوري هو الهيمنة في النظام الدولي والسعي الى عدم وجود منافس يهدد هذه الهيمنة، في حين ترى الصين بأن الهيمنة تهدد وجودها الاقليمي، لمزيد من التفاصيل ينظر : كرار أنور البديري، مصدر سبق ذكره، ص 159 – 160.